



# أستراليا: ثورة هادئة في ميزان القوى

كليمنت ماكنتاير وجون ويليامز

Clement Macintyre / John Williams

لقد حصل عدد من المراجعات الهامة بشأن توزيع السلطات والمسئوليات في الفدرالية الأسترالية بالرغم من أن التغييرات الدستورية الرسمية كانت قليلة خلال القرن الماضي. تمكن المستوى الوطني للحكومة أو الكومنولث من الحصول تدريجياً على المزيد من السلطات على حساب الولايات من أجل تلبية متطلبات الدور والمسئوليات المتغيرة للحكومة. بالتالي فإن النظام الفدرالي الأسترالي قد تطور نتيجة للتفسيرات القضائية للدستور والمناورات السياسية الماهرة أكثر من تطوره من خلال تعديلات متعمدة.

تعتبر أستراليا إحدى الديمقراطيات الشابة وهي في نفس الوقت من أقدم الفدراليات. ففي عام ١٩٠١، توحدت المستعمرات الأسترالية الستة في "كومونولث

فدرالي غير قابل للتفكك يخضع للتاج الملكي البريطاني." كان هذا القرار نتيجة للمداولات والتسويات والنقاشات حول احتياجات وآمال المجتمع - رغم أنه استثنى أي استشارات مع المواطنين الأصليين. وقد جرت ثورة هادئة في توازن القوى والمسئوليات بين المركز وبين الولايات خلال القرن الذي تلا الفدرالية. تعتبر أستراليا اليوم من أكثر الأنظمة الفدرالية مركزية في العالم.

لقد كان وضع الدستور الأسترالي بمثابة مشروع في القانون الدستوري المقارن والسياسة. وكان على واضعي الدستور، وهم من الذين تربوا على مبدأ الحكومة المسؤولة القائمة على نموذج نظام ويستمنستر، أن يجدوا الأساليب التي تجمع بين مزايا الاتحاد وحاجة المستعمرات إلى الحكم الذاتي. وكان عليهم أن يضعوا هيكلية فدرالية لنظام الحكومة المسؤولة الذي ابتكروه. الجدير بالذكر أن الفدرالية الأمريكية هي أم الفدرالية الأسترالية حيث أن العديد من واضعي الدستور كان قد زار الولايات المتحدة ودرس القانون الدستوري الأمريكي وفضله على النظام الكندي بسبب طابع الأخير الفدرالي المركزي. ولكن، في النتيجة، أثبت التاريخ أن هذا القرار كان نتيجة تبصرات غير صحيحة.

لقد آثروا النظام الذي يوفر السلطات والمسئوليات المتزامنة كما يعكسه نموذج الدستور الأمريكي. كان عليهم أن يضعوا في دستورهم قائمة بالمجالات التي يستطيع الكومنولث أن يسن قوانين لها جنباً إلى جنب مع الولايات، بما في ذلك قوانين الضرائب وتنظيم بعض أنواع الشركات والهجرة والزواج والطلاق. إن منح برلمان الكومنولث قائمة سلطات محددة يعني أن واضعي الدستور تركوا السلطات المتبقية للولايات. وبالتالي فإن مجالات مثل القانون الجنائي وقانون تملك الأراضي والرعاية الصحية تبقى، وفقاً للدستور، في أيدي الولاية، الأمر الذي يضمن للولايات دوراً مستمراً وهاماً. أما السلطات الممنوحة للكومنولث فهي تتكون من القوانين التي كانت في عام ١٩٠١ تعتبر ضرورية من أجل إقامة أمة أسترالية.

يمنح الدستور الكومنولث سلطات حصرية في مجال الدفاع والرسوم الجمركية والضرائب والعملية والأموال التي تعتبر "من اختصاص الكومنولث" مثل مقعد الحكم في كانبيرا. أما عندما تتعامل قوانين الكومنولث والولاية مع نفس الموضوع مثل قوانين تنظيم الشركات فإن الغلبة، في حال وجود أي تناقض، تكون لقوانين الكومنولث.

إن هذه الخطة الأساسية التي تم وضعها عام ١٩٠١ ساعدت على مقاومة أي تغيير رسمي. يتطلب التغيير الدستوري موافقة الشعب من خلال إجراء استفتاء.

لقد تم اقتراح ٤٤ استفتاءً شعبياً خلال القرن الماضي، لم ينجح منها سوى ثمانية فقط أهمها منح الكومنولث سلطة تشريعية على سكان أستراليا الأصليين عام ١٩٦٧. كما رفض الأستراليون مؤخرًا الانفصال عن التاج البريطاني وإقامة جمهورية أسترالية. لقد أجهدت هذه المقاومة للتغيير عقول الخبراء المختصين بالعلوم السياسية والإصلاحيين. ويبدو أن الإصلاح الدستوري، في النهاية، يعتمد على عاملين هما الدعم السياسي من جانب الحزبين الرئيسيين وعدم النظر للتغيير على أنه زيادة في سلطة الكومنولث. ولكن هذين العاملين، في النهاية، لم يضمنوا النجاح دائماً.

بالرغم من العدد القليل من التعديلات الرسمية على النظام الفدرالي الأسترالي إلا أنه تحول بشكل كبير خاصة بسبب التفسيرات التي قدمتها المحكمة العليا للدستور. تم تأسيس المحكمة العليا عام ١٩٠٣، وهي محكمة الاستئناف من المحكمة العليا في أية ولاية والمحاكم الفدرالية الأخرى، وهي الجهة التي تقوم بتفسير الدستور. تعتبر هذه المحكمة المرجع الأخير في القانون الأسترالي إلا أن هذا الدور كان محجوباً بسبب توفر فرصة تقديم استئناف إلى مجلس الملك الخاص البريطاني. على أية حال، انتهت فرصة تقديم الاستئناف في بريطانيا من خلال سلسلة من الخطوات التشريعية التي بدأت في الستينات وانتهت عام ١٩٨٦.

ونتيجة لتفسيرات الدستور والمناورات السياسية الحاذقة، تمكن الكومنولث من الهيمنة على الفدرالية الأسترالية.

تقوم المحكمة العليا بدور طليعي في تجديد الفدرالية الأسترالية. لقد شهدت العقود الأولى من الفدرالية الأسترالية محاولة من قبل المحكمة للحفاظ على التوازن الفدرالي في اتحاد المستعمرات. إلا أن المحكمة غيرت نهجها عام ١٩٢٠ وسمحت للكومنولث ممارسة سلطات تشريعية حتى دون القيود الضمنية التي كانت موجودة خلال العقود السابقة. لقد سمح هذا التغيير والتغييرات التي حدثت على الصعيد السياسي بعد الحرب العالمية الثانية للكومنولث بأن يكون لاعباً رئيسياً في الفدرالية الأسترالية.

ونتيجة لتفسيرات الدستور والمناورات السياسية الحاذقة، تمكن الكومنولث من الهيمنة على الفدرالية الأسترالية. لقد تمكن الكومنولث من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الضرائب من استخدام سلطاته المالية في فرض الالتزام على الولايات، حتى في حال افتقاره للقدرة التشريعية المباشرة. ونجد اليوم أن التعليم والصحة وحفظ النظام العام هي تحت هيمنة الأجندة السياسية للكومنولث. كما أن

سلطات الكومنولث على صك وتنفيذ المعاهدات الدولية قد زادت من اتساع رقعة هيمنة الكومنولث حيث أن هنالك زيادة كبيرة في عدد ونطاق هذه المعاهدات. لقد تبين فيما بعد أن هذا الوضع مثير للجدل في كثير من المجالات مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان والعلاقات الصناعية.

لقد عملت الفدرالية الأسترالية منذ نشأتها على رسم حدود قانونية واضحة للسلطات والمسئوليات بين الكومنولث والولايات. وبالرغم من التغيير التدريجي لهذه الحدود من خلال مسارات التعاون والتقاضي والتاريخ إلا أن الفدرالية الأسترالية أثبتت نسبياً أنها نظام حكم ناجح.